

الانفتاح الاقتصادي ... من الورق إلى التطبيق – كيف؟

مناقشة موضوعية مع دكتور احمد دويدار وكيل
الوزارة للتعاون الاقتصادي

الأهرام الاقتصادي 1-9-1974
بقلم: د. أحمد عامر

ربما لم يحظ موضوع اقتصادى بذلك القدر من الكلام الذى دار حول قضية الانفتاح الاقتصادى... وربما أيضاً أن الملل بدأ يتطرق إلى القراء، من جراء سرد مزايا تلك الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة التى بدأت مصر تبنيها منذ أكتوبر سنة 1973 . وبالذات فى مرحلة البناء وتعمير ما دمرته الحرب، وتجديد شباب اقتصادنا القومى بعد أن أخذ يتآكل نتيجة العزلة النسبية التى ضربت حوله، وبمعنى أصح أسهمنا فى ضربها من حوله.

وبالرغم من كل ذلك، ستظل سياسة الانفتاح الاقتصادى منعطفاً بارزاً فى تاريخ تطور اقتصادنا القومى ..

فى هذه المرة لن نتناول الجانب النظرى لسياسة الانفتاح بل سنبين ملامحها فى التطبيق العملي .. إلى أى مدى وصل الانفتاح بعد أن قطع المسافة من الورق إلى الفكر إلى التطبيق إلى التنفيذ.

إلى أين وصلت فكرة الانفتاح فى مرحلة التطبيق..

يقول د. أحمد دويدار وكيل الوزارة للتعاون الاقتصادى.

لا يصح أن نركز كل اهتمامنا على سياسة الانفتاح، ونكتفي بها كإستراتيجية اقتصادية، بل لا بد من استكمال كل عناصر ومقومات الاستراتيجية الاقتصادية... بل أكثر من ذلك يجب ألا نحصر اهتمامنا فى المشروعات الاستثمارية الضخمة والتنمية ومشروعات التعمير، بل يجب تحقيق نوع من التوازن .. فلا نرى من جانب واحد

الاهتمام بمشروعات استثمارية معينة سواء فى القطاع العام أو الخاص.. فى المناطق الحرة .. أو فى داخل الدولة، لذا فإن التنسيق ضروري بين هذه المشروعات، ويتم هذا التنسيق عن طريق الخطة..

المهم ألا تنسىنا مشروعات التنمية الاقتصادية، المشروعات العامة والنهوض بالمستوى العام للشعب، كبناء المساكن الشعبية لمحدودى الدخل، وتوفير الغذاء الصحى والكامل للطبقات الفقيرة، وأيضا توفير العلاج الشعبى وغير ذلك من المشروعات التى تعود بالنفع على جماهير الشعب.. وجميع المرافق العامة من مستشفيات ومدارس وتمهيد طرق وغيرها.. وبعبارة أخرى أن الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادى والربح، يجب أن تسير جنبا إلى جنب وفى توازن مع مشروعات النفع العام والخدمات العامة، ذلك لأن هذه المشروعات الاجتماعية طالت فترة إهمالها وعدم العناية بها، هذا بالإضافة إلى وجوب الاهتمام بالمشروعات الوطنية الصغيرة، سواء فى التجارة أو الصناعة صغار الصناع وصغار التجار والاهتمام بالإنسان المصرى كإنسان، وتنشيط المشروعات المتوسطة والشركات المساهمة ذات الطابع الخاص.

وماذا عن الاستثمارات الأجنبية التى نسمع ونقرأ عنها كل يوم أن عشرات الملايين بل مئات الملايين من الدولارات ستندفق إلى السوق المصرية للإستثمار.

يقول د. أحمد دويدار ... فى البداية يجب أن أسجل ملاحظة هامة، وهى أنه يجب ألا نجعل النقد الأجنبى يلقى بنا فى أحضان الدول الأجنبية، بل لابد من التأني والأناة والتؤزة والتوازن، ذلك لأن الانفتاح ليس عصا سحرية أو مصباح علاء الدين السحرى الذى سيغير وجه بلدنا بين طرفة عين وانتباهتها، أو بين عشية وضحاها.

أى بعبارة أخرى يجب ألا نتكالب على الاستثمار الأجنبى، حتى لا نعيد مأساة الإمتيازات الأجنبية، كما يجب ألا يكون هدف المستثمر الأجنبى الثراء فقط وتحقيق الربح، دون أى اعتبار آخر، بل ينبغى أن يكون الهدف دائماً هو التنمية الاقتصادية لمصر، ومن ثم ينبغى عدم المغالاة فى منح الإمتيازات، وألا نكون كرماء أكثر منا للازم، ولا تتنافس الدول النامية فى إعطاء مزيد من الإمتيازات لرأس المال الأجنبى

الخاص، فمثلاً فى يوغوسلافيا، يسمح برأس المال المشترك من جانب الشركات الأجنبية فى المجالات الصناعية والبحث العلمى والقطاعات الاقتصادية الأخرى، باستثناء النشاط المصرفي والتجارة الداخلية والتأمين والنقل الداخلي والخدمات الاجتماعية.

وعلى سبيل المثال، فإن بعض المستثمرين الأجانب طلبوا إقامة مشروعات صغيرة فى المناطق الحرة، للتمتع بالأجور الرخيصة لأيدى العمل المصرية، وأيضاً للاستفادة من موقع مصر الإستراتيجى، كمركز توزيع متوسط لأسواق العالم العربى والشرق الأوسط وجنوب ووسط أوروبا. وهذا مقبول شريطة أن يعود على مصر نفع من هذه المشروعات فقد وجد من الدراسات التى أجريت بالنسبة إلى أحد المشروعات أن متوسط تكلفة الوحدة المنتجة فى مصر هو أربعة دولارات، فى حين تبلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية ثمانية دولارات، أى ضعف التكلفة. وهذا الفرق يعود أساساً إلى عنصر واحد تقريباً من عناصر التكلفة، وهو رخص أجور الأيدى العاملة. فمهما بلغت تكاليف النقل، فستظل السلعة المنتجة فى مصر فى المنطقة الحرة، قادرة على المنافسة فى كل الظروف، ومن ثم يجب أن تكون إفادة مصر من هذه المشروعات، بقدر يتناسب مع هذا الربح الذى يحققه المستثمر الأجنبى.

كما يوجد نوع آخر من المستثمرين الأجانب، تحذوهم الآمال والخيالات وتراودهم أفكار تحقيق أقصى ربح وفى أسرع وقت ممكن، دون أن تتوفر لهم مقومات الاستثمار الحقيقى أو التنفيذى. وهذا ما ينطبق أيضاً على بعض المستثمرين المصريين الذين يراودهم تحقيق أرباح خيالية من أيسر الطرق وأسهلها، متخذين الانفتاح الاقتصادى فرصة لتحقيق هذه الأحلام، دون بذل جهود صادقة، وليكن عن طريق الوكالات.

وماذا بالنسبة للمستثمرة العرب؟

يقول د. أحمد دويدار تريد الكثرة من المستثمرين العرب، استغلال أموالهم فى الأراضي والعقارات بالذات، لأنها تدر عائداً مضموناً. ولكن إذا كان الأشقاء العرب

سوف يمتلكون معظم العقارات المبنية الجديدة فى مصر، نظراً لما يتوفر لديهم من أموال ضخمة، فالسؤال وماذا ستكون وظيفة المصرى فى هذه المباني .. ؟ ربما يقال أن العرب والأجانب يمتلكون عمارات ومباني فى انجلترا، وهذا صحيح ولكن الوضع فى مصر العربية جد مختلف .. لأن ذلك يتم فى انجلترا فى نطاق ضيق جداً، ولأن الأموال العربية تستثمر الآن فى المشروعات الأخرى غير المباني.

ولكن كيف نحقق لسياسة الانفتاح مقومات نجاحها؟

يرى د. أحمد دويدار، أن المقوم الأساسى لنجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى، هو التنسيق الدقيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، بما يحقق النمو المتوازن بالمعدل المعقول فى ظل الظروف القائمة إلى جانب ذلك يجب أن تكون هناك دراسات متعمقة لجميع المشروعات من جميع الجوانب .. فنيا واقتصاديا .. وتمويليا .. وتسويقيا .. كذلك الدراسات التى يقوم بها البنك الدولى لمشروعاته الإنمائية . وهذه الدراسة المتعمقة مقوم آخر لنجاح سياسة الانفتاح . ذلك لأن هذه الدراسة أيضاً هى سر نجاح البنك الدولى للإنشاء والتعمير..

يضاف إلى ذلك مقوم ثالث لنجاح سياسة الانفتاح، وهو التنسيق بين هذه المشروعات الاستثمارية وجميع المشروعات الأساسية التى تحقق التنمية. ذلك لأن المستثمر الأجنبى يهمله تحقيق أكبر عائد لاستثماراته، مما يتعارض مع جوهر التنمية الاقتصادية.. ولذا يجب أن يكف المستثمر الأجنبى عن شعوره بأنه أجنبى، بل أيضاً يجب أن يضع فى الاعتبار مصلحة مصر.. كما يجب أن نبتعد قدر المكان عن إعطاء امتيازات للمستثمرين الأجانب تفوق امتيازات المستثمر الوطنى، حتى لا يشعر الوطنى بشيء من مرارة التمييز، كما أن الدولة التى لا ترضى الوطنى وتعطف عليه، لا يتوقع منها رعاية الأجنبى والعطف عليه. أى أن الدولة التى لا تكون كريمة مع الوطنى، لا تكون من باب أولى كريمة مع الأجنبى.

علاوة على كل ذلك، يجب الإسراع فى تحديد المناطق الحرة وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم 43 لسنة 1947 الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى

والمناطق الحرة، وخاصة فيما يتعلق بصلاحيه العقد والعمليات التي يتضمنها ومدته وانهائه وتجديده.

قلت ما هي مخاطر سياسة الانفتاح في رأيك؟

أجاب د. أحمد دويدار ... مكن الخطر في سياسة الانفتاح في الإسراف في المشروعات دون دراسة عميقة وكافية .. هذه المسألة هامة جداً، لأنه سترتب عليها مزيد من التضخم.. المشكلة الأولى في العالم. ولذا كان آثار التضخم في مصر ستكون ظاهرة جداً، بل لا أبالغ إذا قلت أنها ستكون مروعة... فأسعار المواد الغذائية في العالم مرتفعة، وأسعار البترول مرتفعة، كما أن أسعار المعدات والآلات مرتفعة أيضاً.. فالإنفاق الإستثماري سيأخذ وقتاً طويلاً نسبياً حتى يدر عائده. ولذا يجب وضع الحلول المناسبة لعلاج هذا التضخم. بمعنى أن تكون هناك حسابات ودراسات مستمرة لمعدلات ارتفاع الأسعار. ومعدلات التدفق النقدي والتدفق الحقيقي للذين يجب أخضاعهما لرقابة صارمة، حتى تزيد معدلات الأجور زيادة حقيقية، وليس مجرد زيادة نقدية .. وحتى يشعر المواطن بارتفاع مستواه الاقتصادي.. يمكن أفضل، ومأكل أفضل، وملبس أفضل...

نقطة هامة يجب أن أشير إليها، وهي أنه إذا حصلنا على نقد أجنبي في صورة منح أو إعانات، يجب استخدامه في تحسين أحوال المعيشة وللإنفاق الإستهلاكي المباشر، إذ لا يعقل أن نستورد قمحا بتسهيلات ائتمانية فائدتها 7% أو أكثر .. بل يجب أن يستورد بهذه التسهيلات الائتمانية والقروض معدات استثمارية تدر عائداً يسد منه فوائد القرض وأصله، بينما تستخدم الهبات والمنح في شراء القمح والمواد الغذائية الضرورية.

قلت للدكتور أحمد دويدار.. ولكن هل تستطيع سياسة الانفتاح أن تحقق معجزة اقتصادية مثل المعجزة العسكرية التي حققناها في حرب أكتوبر؟

أجاب: أن زمن المعجزات لا يزال قائماً.. وتستطيع أن تحقق معجزة اقتصادية لا تقل في روعتها، وجذب اهتمام العالم .. ولكن لابد لتحقيق هذه المعجزة من الدراسات الاقتصادية المتعمقة، والتنسيق الدقيق، وألا يغيب عن أذهاننا لحظة واحدة أن هذا التدفق من الموارد النقدية إلى الداخل، لابد أن يستغل أحسن استغلال وأفضله، لأنه لابد أن يكون هناك تيار عكسي من النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج، سداداً للأقساط والعوائد.. وأن تكون هناك سلطة اقتصادية يتركز في أيديها الإشراف والهيمنة والتنسيق للسياسة الاقتصادية والاستراتيجية الاقتصادية، وذلك درءاً للتدخل والتشابك والتعارض والتعويض.. وأن يكون هناك أيضاً مزيد من رجال الاقتصاد "الطيور النادرة" الذين يشغلون المراكز الإشرافية والرئيسية في المواقع الاقتصادية الحساسة، فهذا هو الاتجاه العالمي. ومن الأمثلة على ذلك عدد الدارسين لعلم الاقتصاد في الدراسات العليا في إنجلترا الذي زاد إلى أضعاف ما كان عليه منذ عشر سنوات مضت فقد بلغ عددهم سنة 1973: 28 ألف دارس مقابل 8 آلاف دارس منذ عشر سنوات، وأصبح عدد الدارسين للاقتصاد يعادل عدد الدارسين للعلوم الطبيعية والرياضية.

قلت .. سؤال أخير .. متى نجنى ثمار سياسية الانفتاح الاقتصادي.. أو على الأقل متى يشعر المواطنون بها؟

كان الرد.. هو أن تنتقل اتفاقات التعاون الاقتصادي من الورق إلى التنفيذ، ويبدأ الإنفاق الفعلي على المشروعات ولا تبقى مجرد مبالغ دفترية، أي تنتقل من مجرد اعتماد إلى نفقة حقيقية، تتمثل في أجور تدفع للعمال، شراء مواد أولية ومواد خام وبيع وسيطة. وتتمثل في أراضي تستصلح، وفي مصانع للأسمنت والسماد والمصارف المغطاة.. الخ.. فعندما تخرج المصانع منتجاتها، وتعطى الأرض غلتها.. ويزيد استهلاك الفرد من السلع والخدمات نتيجة لزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي.. هنا فقط يظهر أثر سياسة الانفتاح، ويشعر الناس بأن الانفتاح حقيقة واقعة.

